

Distr.: General  
14 October 2016  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الثالثة والستون

جنيف، ٢٧-٢٩ أيلول/سبتمبر و ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

## تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الثالثة والستين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر و ١١ تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠١٦



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-17865(A)



\* 1 6 1 7 8 6 5 \*

## مقدمة

عُقدت الدورة الثالثة والستون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف، سويسرا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر و ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وخلال هذه الدورة، عقد المجلس أربع جلسات عامة.

### أولاً- الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية

#### ألف- تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٦: ديناميات الديون وتمويل التنمية في أفريقيا

الاستنتاجات المتفق عليها ٥٢٨ (د ت-٦٣)

إن مجلس التجارة والتنمية،

- ١- يرحب بتقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٦: ديناميات الديون وتمويل التنمية في أفريقيا؛
- ٢- يكرر الإعراب عن التزام مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد) بدعم أفريقيا، على نحو ما أكده مجدداً توافق آراء نيروبي (Nairobi Maafikiano)، من أجل المساهمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- ٣- يدعو الأونكتاد إلى مواصلة تناول شواغل أفريقيا واحتياجاتها الخاصة في مجالي التجارة والتنمية، بما في ذلك من خلال توفير خدمات التحليل والمشورة السياسية وبناء القدرات؛
- ٤- يشدد على أن الأهداف الإنمائية لأفريقيا تستلزم إحداث تحول هيكلي وتنوع اقتصادي في القارة؛ ولتحقيق ذلك، يتعين حشد مستويات كافية من التمويل الموجه للتنمية من الموارد المحلية والخارجية على السواء؛
- ٥- يسلم بأهمية اقتصاد المعلومات بالنسبة إلى التنمية في أفريقيا؛
- ٦- يسلم أيضاً بأن مصادر مختلفة ترجح أن يتراوح حجم الاستثمار المطلوب من أجل تمويل أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا ما بين ٦٠٠ بليون دولار و ١,٢ تريليون دولار في السنة الواحدة؛
- ٧- يحيط علماً مع القلق بكتلة الدين الخارجي الآخذة في الارتفاع في أفريقيا وبانخفاض حصص الديون الميسرة وارتفاع معدلات الفائدة وقصر آجال الاستحقاق،

وهي عوامل يرجح أن تزيد من عبء الدين على كاهل بلدان القارة الفقيرة المثقلة بالديون علاوة على بلدانها غير المثقلة بالديون؛

٨- يؤكد أهمية الإدارة الفعّالة للدين وبهيب بالأونكتاد أن يواصل عمله المتعلق ببناء القدرة على رصد الدين وإدارته، بما في ذلك من خلال نظام إدارة الديون والتحليل المالي؛

٩- يحيط علماً بالتوصيات السياساتية التي تشير إلى ضرورة حشد مستويات كافية من التمويل الموجه إلى التنمية من المصادر المحلية والخارجية على حد سواء، إذا أريد تحقيق أهداف التنمية وإحداث تحول هيكلية في أفريقيا؛

١٠- يدرك ما للمساعدة الإنمائية الرسمية من دور حاسم في تمويل التنمية، ويؤكد أهمية الوفاء بالتزامات المتفق عليها دولياً في هذا الصدد؛

١١- يحيط علماً بالتوصيات السياساتية التي مؤداها أن آليات التمويل المبتكرة يمكن أن تساهم بشكل إيجابي في مساعدة البلدان الأفريقية على حشد موارد إضافية لأغراض التنمية على أساس مستقر يمكن التنبؤ به؛

١٢- يلاحظ أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تكون طريقة أخرى من طرائق التمويل، ولا سيما فيما يتعلق بتطوير البنى التحتية؛ ومن الضروري مع ذلك توخي الحذر من منظور إدارة الدين، حيث إن الشراكات بين القطاعين العام والخاص كثيراً ما تعامل معاملة الحسابات الخارجة عن الميزانية؛ ويقتضي ذلك وضع إطار سياساتي للشراكات بين القطاعين العام والخاص يتناول تلك الشراكات بقدر وافٍ من الدراسة والرصد والتقييم؛

١٣- يحيط علماً بأهمية التحويلات المالية ضمن مجمل التدفقات الخارجية الواردة إلى أفريقيا، وبشجع الأونكتاد على أن يواصل، في إطار ولايته، أعمال البحث والتحليل التي تتناول تعظيم أثر التحويلات المالية للمهاجرين على التنمية، بما في ذلك مزاياها الاجتماعية والاقتصادية، وخفض تكاليف المعاملات التي تتم بها التحويلات المذكورة وتوسيع نطاق القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية، مع مراعاة طابع تلك التحويلات باعتبارها أموالاً خاصة؛

١٤- يحيط علماً مع القلق بأن التدفقات المالية غير المشروعة إلى خارج أفريقيا تؤثر سلباً على التنمية في المنطقة وبأن هذه المسائل تتطلب اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي، وبهيب بالبلدان الأفريقية والمجتمع الدولي تعزيز الجهود الرامية إلى مواجهة هذه التحديات؛

١٥- يدعو الشركاء في التنمية إلى تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان الأفريقية للحفاظ على مستوى الاستثمار العام والخاص في القطاعات الإنتاجية وقطاع البنى التحتية

بحيث تتمكن تلك البلدان من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ وبلوغ الأهداف الإنمائية لأفريقيا على نحو ما ترد في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣؛

١٦- يلاحظ مع القلق محدودية البيانات في عدة مجالات اقتصادية ومالية واجتماعية، ويحث الأونكتاد على التصدي للمسائل المتصلة بمدى توافر البيانات باعتبارها جزءاً من الجهود التي يبذلها للاضطلاع بولايته، إدراكاً منه لضرورة التغلب على عائق محدودية البيانات وبناء القدرات التحليلية اللازمة لرصد الدين وإدارته؛

١٧- يلاحظ مع القلق أيضاً محدودية التحليل المتعلق بتمكين المرأة ويهيب بالأونكتاد لذلك أن يعزز أعماله فيما يتصل بمساهمة تمكين المرأة بصفة خاصة في التخفيف من الفقر، وازعاً في اعتباره أن نسبة نساء أفريقيا القادرات على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية لا تتعدى العشرين في المائة؛

١٨- يشجع الأونكتاد على مواصلة البحوث والتحليلات التي يجريها بشأن السياسات اللازمة لحشد الموارد من أجل تمويل ما اعتمده أفريقيا من تطلعات في مجال التنمية وللمحافظة على قدرة القارة على تحمل الديون.

الجلسة العامة الختامية

١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

## باء- الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً بالتقرير الذي أعدته الأمانة عن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا، على نحو ما ورد في الوثيقة TD/B/EX(63)/2.

## جيم- تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٦: التحول الهيكلي من أجل تحقيق نمو شامل ومستديم

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٢- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً بتقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٦، كما ورد في الوثيقة UNCTAD/TDR/2016.

## ثانياً - موجز الرئيس

## ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

## مقدمة

٣- أشار الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الاستهلالية، إلى أن توافق آراء نيروبي الذي اعتمد في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١٦ يدعم تنشيط الآلية الحكومية الدولية، ولاحظ أن فريقين جديدين من أفرقة الخبراء الحكوميين الدوليين قد أنشئا لتناول موضوعي تمويل التنمية والتجارة الإلكترونية. وكرر الإعراب عن التزام الأونكتاد تجاه أفريقيا، بما في ذلك تقديم الدعم التقني لمفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية؛ ودعم المنظمات الاقتصادية الإقليمية وتقديم إحاطات وزارية للمسؤولين الحكوميين الأفريقيين؛ ودعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل المنظمة وبرنامج الأونكتاد المتعلق بالتجارة ونوع الجنس؛ وعن طريق إنشاء مكتب إقليمي في أديس أبابا. وأشار أيضاً إلى تعيين الأونكتاد مستشاراً خاصاً معنياً بمباشرة الشباب للأعمال الحرة والأعمال التجارية الصغيرة.

٤- ولاحظ الأمين العام للأونكتاد أن موضوع تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٦: ديناميات الديون وتمويل التنمية في أفريقيا، يتناول مواطن الضعف التي لا تزال القارة تعاني منها. ويسلط التقرير الضوء على الموارد التكميلية وشراكات القطاعين العام والخاص وتقليص التدفقات المالية غير المشروعة، باعتبار تلك المسائل طرائق ممكنة لسد فجوة الموارد في أفريقيا. وأشار الأمين العام إلى أن تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٦: التحول الهيكلي من أجل تحقيق نمو شامل ومستدام، الذي صدر رسمياً في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، لقي اهتماماً كبيراً من جانب وسائل الإعلام، بما في ذلك جريدة *ول ستريت جورنال* ووكالة بلومبرغ الإخبارية.

### تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٦: ديناميات الديون وتمويل التنمية في أفريقيا

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٥- عرضت أمانة الأونكتاد تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٦، ملاحظة أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيرهقن إلى حد بعيد بالتطورات الجارية في أفريقيا وبقدرة البلدان الأفريقية على حشد الموارد الكافية لتمويل التنمية. وأضافت أن تمويل أهداف التنمية المستدامة دون المساس بالقدرة على تحمل الدين يشكل تحدياً هائلاً بالنسبة إلى البلدان الأفريقية، في ضوء ضخامة الموارد اللازمة لتحقيق تلك الأهداف. وارتأت أن طرائق التمويل

التكميلية مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتحويلات المالية وتدفقات المغتربين، وجهود تقليص التدفقات المالية غير المشروعة إلى خارج القارة يمكن أن تؤدي دوراً يساهم في حشد الموارد المحلية ويمكن البلدان الأفريقية من تحقيق أهدافها الإنمائية.

٦- ثم أدلى ممثلو المجموعات الإقليمية والوفود التالية ببيانات: الأرجنتين، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وناميبيا، باسم المجموعة الأفريقية؛ وجزر البهاما، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ واليابان، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (مجموعة جسكانز)؛ وبنغلاديش، باسم أقل البلدان نمواً؛ ومصر، باسم المجموعة العربية؛ والصين؛ وزمبابوي؛ وكينيا؛ والجزائر؛ والمغرب؛ وتونس؛ وجيبوتي؛ وجمهورية تنزانيا المتحدة؛ والسودان.

٧- وارتأت أغلبية الوفود أن موضوع تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٦، وهو ديناميات الديون وتمويل التنمية، موضوع يجري تناوله في التوقيت المناسب في سياق اعتماد أهداف التنمية المستدامة في الآونة الأخيرة. وأكد مندوبون كثيرون أن أفريقيا تواجه معضلة كبرى فيما يتعلق بحشد الموارد اللازمة لتلبية احتياجاتها من التمويل مع الحفاظ في الوقت نفسه على مستويات يمكن تحملها من الدين. وأضافوا أن أفريقيا لا تزال عرضة لزيادة مستويات الديون، وهو أمر ينبغي أن يكون محط اهتمام البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي أيضاً. وسلّم كذلك بأن ارتفاع الدين الخارجي في أفريقيا يعتبر تحدياً يمكن أن يؤدي إلى أزمة ديون.

٨- وأشارت عدة وفود إلى التحول الذي اعتري مشهد تمويل التنمية، إذ لوحظ تراجع المساعدة الإنمائية الخارجية وازدياد التركيز على حشد الموارد المحلية. وأكد العديد من المندوبين الدور الحاسم للمساعدة الإنمائية الخارجية باعتبارها من طرائق التمويل التي تستعين بها البلدان النامية، ملاحظين ضرورة الحفاظ على مستوى تمويل الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الخارجية المقدمة إلى البلدان النامية لكي يتسنى توفير الدعم الفعال لمساعي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحدث ممثل إحدى المجموعات الإقليمية، منبهاً بوجه خاص إلى التوصية التي يوردها التقرير بشأن تحويلات المغتربين. وتحدث أحد المندوبين، فسّلّم بأن التحويلات المالية ازدادت أهميتها وبأن البلدان شرعت في وضع تدابير تهدف إلى مضاعفة التحويلات المالية ومدخرات المغتربين، ولكنه حذر من اتخاذ هذه التدفقات الخاصة، التي كثيراً ما يتعذر التنبؤ بها، بديلاً يحل محل المساعدة الإنمائية الخارجية أو تمويل التنمية.

٩- ولاحظت وفود عديدة أن التراجع في أسعار السلع الأساسية وتجاركتها، فضلاً عن تخفيض قيمة العملة، يمكن أن يؤثر سلباً على آفاق تحقيق أهداف التنمية المستدامة

في أفريقيا. وارتقي أن تنويع الاقتصاد والاستثمار في البنى التحتية نُهجان حيويان لتحقيق التنمية المستدامة.

١٠ - ولاحظ عدة مندوبين أن انتقال البلدان من فئة البلدان المنخفضة الدخل إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل تنجم عنه صعوبات، إذ إن البلدان التي يُرفع اسمها من الفئة الأولى تفقد المزايا التي تُمنح للبلدان المنخفضة الدخل بما فيها إمكانية الاقتراض من منافذ الإقراض الميسر.

١١ - وارتقي أن تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٦ قدم حججاً مقنعة تبيح إعادة النظر في مفهوم القدرة على تحمل الدين وإطار القدرة على تحمل الدين. وأبرزت الوفود الجوده الرفيعة للبحوث المتضمنة في التقرير وفائدة ما جاء فيه من تحليل موجه نحو السياسات لمسألة إدارة الدين.

١٢ - وذكرت وفود عديدة أن أفريقيا أحرزت تقدماً فيما يتعلق بإدارة الدين، غير أن القارة لا تزال تواجه أوجه ضعف خطيرة. وأعربت عن ترحيبها بإجراء المزيد من البحوث لدراسة سبل التصدي للتحديات التي يطرحها الدين، على أن يضطلع الأونكتاد بدور رئيسي في هذا المجال (لا سيما برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي).

١٣ - واقترح أحد المندوبين إجراء دراسة عن تأثير التحويلات المالية بديناميات الهجرة.

١٤ - ودعا العديد من الوفود إلى مواصلة العمل المتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة، مع التركيز على كيفية منع هذه التدفقات أو تقليص حجمها أو عكس مسارها.

١٥ - ودعت وفوداً إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل التصدي لتحديات الدين في أفريقيا مشيرةً إلى أن القارة لن تتمكن على الأرجح من حشد الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، دون دعم من المجتمع الدولي.

١٦ - وأشارت عدة وفود إلى أهمية إيجاد بيئة اقتصادية دولية تتسم بالتماسك من أجل ضمان القدرة على تحمل الدين، ملاحظةً أن سياسات البلدان المتقدمة النمو لها أثر كبير على البلدان الأفريقية.

١٧ - وأشار بعض الوفود إلى أن تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٦ لا يتضمن تحليلاً جنسانياً. ولوحظ أن التحديات المرتبطة بالافتقار إلى البيانات المصنفة حسب نوع الجنس تحول دون إدماج بعدد جنساني في التقرير، في حين أن الضرر غير المتناسب الذي يقع على المرأة وعلى مساعي الحد من الفقر من جراء أزمات الديون معروف جيداً.

١٨ - وأشار بعض المندوبين إلى مساهماته في البرامج التي تهدف إلى التخفيف من أعباء الدين في البلدان الأفريقية. واعتُبرت الشراكات العالمية بالغة الأهمية في تعزيز أسواق رأس المال المحلية.

١٩ - وأوصت وفود عديدة بإيلاء مزيد من الاهتمام إلى العمل الذي يضطلع به الأونكتاد فيما يتعلق بالدين، بما في ذلك في الدورة السنوية لمجلس التجارة والتنمية. وأشار العديد من المندوبين إلى ضرورة مناقشة تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٧ أثناء انعقاد الدورة السنوية لمجلس التجارة والتنمية، تمشياً مع الممارسة المعتادة، لأن مناقشته في سياق الدورة التنفيذية أمر استثنائي.

## باء- حلقة نقاش بشأن موضوع ديناميات الديون وتمويل التنمية في أفريقيا

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٢٠ - عقد مجلس التجارة والتنمية حلقة نقاش بشأن موضوع ديناميات الديون وتمويل التنمية في أفريقيا. وشارك في حلقة النقاش مدير الدَّين العام في وزارة الاقتصاد والمالية والتنمية في بوركينا فاسو؛ والممثلة المقيمة لمصرف التنمية الأفريقي في جمهورية تنزانيا المتحدة؛ ورئيس قسم الاقتصاد الدولي، الأستاذ في المعهد العالي للدراسات الدولية في جنيف، سويسرا، وشاغل مقعد بكتيه بالمعهد؛ ونائب المدير التنفيذي لشبكة العدالة الضريبية في أفريقيا، وهي جماعة دعوية معنية بالضرائب تنشط في عموم أفريقيا.

٢١ - وفي افتتاح الجلسة، سلطت الأمانة الضوء على المسائل الرئيسية التي تناولها تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٦، بما في ذلك احتياجات أفريقيا من التمويل لأغراض التنمية، وديناميات الديون الخارجية والمحلية والقدرة على تحمُّل الديون في أفريقيا، والطرائق التكميلية لتمويل التنمية في القارة. وأكدت الأمانة أنه في حين أن التقرير يقترح اعتماد طرائق تكميلية للتمويل، فإن القصد من ذلك لم يكن أن تحل تلك الطرائق محل المساعدة الإنمائية الخارجية.

٢٢ - وقدّم مدير الدَّين العام في وزارة الاقتصاد والمالية والتنمية في بوركينا فاسو استعراضاً لحالة الديون في بلده والاستراتيجية الوطنية للديون (٢٠١٤-٢٠١٦). وأشار إلى أن الاستراتيجية هي دليل لاتخاذ القرارات في الأجلين القصير والمتوسط، من أجل تحديد الأهداف وتحقيقها. وفيما يتعلق بحالة المديونية والحالة الاقتصادية في البلد، لاحظ أن اقتصاد بوركينا فاسو تأثر سلباً بانخفاض أسعار القطن والعجز الكبير في الميزانية، وشهد زيادةً حادة في الديون ومدفوعات خدمة الديون، خاصة وأن الديون المحلية باهظة التكلفة.

٢٣- وقال إن بوركينا فاسو عليها أن توازن بين احتياجاتها من التمويل وبين الحفاظ على مستويات من الدين يمكن السيطرة عليها. وهي تسعى إلى تخفيض مستوى الدين إلى نسبة ٥٠ في المائة وحشد التمويل من الشركاء التقليديين والجهات المانحة الأخرى (بما في ذلك الشركاء الأقاليين) لتمويل البنية التحتية للتعدين والاحتياجات الاجتماعية. وأكد أن الدين ينبغي أن تكون متوافقة مع مدى إقبال الحكومات على المخاطرة. وقال إن بوركينا فاسو تعتمد بالأساس على الديون الميسرة، إلا أنها عاكفة على استطلاع السبل إلى حشد الموارد المحلية (ربما عن طريق إصدار سندات).

٢٤- وأضاف أنه لما كانت القدرة على تحمّل الدين تشكل تحدياً هائلاً بالنسبة لبوركينا فاسو بالنظر إلى احتياجاتها من التمويل، فلا بد من تحسين أدوات إدارة الدين ورصده للحفاظ على القدرة على تحمّل الدين.

٢٥- وأشارت الممثلة المقيمة لمصرف التنمية الأفريقي في جمهورية تنزانيا المتحدة إلى أن تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٦ جاء في التوقيت المناسب. ولاحظت أن البلدان بحاجة إلى موازنة تمويل احتياجاتها الإنمائية وتجنب الوقوع في أزمة ديون.

٢٦- وأضافت أنه ينبغي رصد حافظات الدين الخارجي عن كثب. ومع الزيادة المتنامية في صكوك الدين (أي القروض غير الميسرة وسندات يوروبوند وما إلى ذلك)، تنشأ الحاجة أيضاً إلى تجنب التضارب في آجال الاستحقاق وتعزيز قدرة البلدان على هيكلة صكوك الدين.

٢٧- واسترسلت قائلة إنه لا بد من الإدارة الحصيفة للدين المحلي العام في أفريقيا بالنظر إلى زيادة استخدام المصارف التجارية للسندات الحكومية. ولا بد من توفير خيارات التمويل البديلة، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وأدوات التمويل المختلط، والتحويلات المالية/سندات المعترين فضلاً عن المنح والقروض وتقليص التدفقات المالية غير المشروعة.

٢٨- وأشارت أيضاً إلى أن الدين ينبغي أن يستخدم لأغراض تمويل التجارة أو البنية التحتية التي تأتي بعائدات كبيرة، وليس للأغراض الاستهلاكية. وأضافت الأمانة أن التحول الهيكلي أمرٌ بالغ الأهمية لأنه يتيح تحقق النمو بمعدلات أسرع من معدلات نمو الدين. وأشارت إلى أنه إذا كان لا بد من الاقتراض، فينبغي استخدام القروض على نحو مثمر.

٢٩- وناقش رئيس قسم الاقتصاد الدولي في المعهد العالي للدراسات الدولية تحليل القدرة على تحمّل الدين والأطر الحاكمة لها وأعرب عن شكّه في جدوى المنهجيات الحالية.

٣٠- ولاحظ أن المنهجية التي يستند إليها صندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل قد تكون دون المستوى الأمثل وتحتاج إلى إعادة

نظر، حيث إنها تعتمد على التنبؤ بالنمو الاقتصادي ونفقات البلدان وهذا أمر عرضة لهامش كبير من الخطأ. وبالنظر إلى أن التوقعات الطويلة الأجل للبلدان المنخفضة الدخل قد تكون غير واقعية، فقد اقترح أن تستند القرارات المتعلقة بتقديم القروض الميسرة إلى الأداء الاقتصادي للبلد بعد حصوله على القرض وليس قبل ذلك.

٣١- وقال إنه على الرغم من انخفاض معدل منح القروض الميسرة، لا يزال الإطار الحالي محتفظاً بأهميته نظراً لأن المؤسسات المالية الدولية تخصص كميات كبيرة من الموارد وفقاً له وتستخدمه في المشورة المتعلقة بالسياسات.

٣٢- وقدم نائب المدير التنفيذي لشبكة العدالة الضريبية في أفريقيا عرضاً ركّز فيه على أزمة الديون التي تلوح في أفق القارة وإمكانية حشدها الموارد ضمن هذا السياق. وأشار إلى أن حالة الديون الحالية في أفريقيا مماثلة لحالتها في منتصف تسعينيات القرن الماضي عندما أنشئت المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٣٣- وذكر أن خطة عمل أديس أبابا حوّلت المسؤولية إلى البلدان النامية. وأضاف أن إعادة تصنيف البلدان الذي تم في الآونة الأخيرة استناداً إلى الناتج المحلي الإجمالي أدى إلى انتقال البلدان المنخفضة الدخل إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل بعد تعديل أسس تقييم اقتصاداتها، بحيث أصبح بإمكانها الحصول على القروض الاعتيادية غير الميسرة من الأسواق الدولية.

٣٤- واسترسل قائلاً إن الهيكل المالي الدولي يعرّض البلدان الأفريقية لخطر الوقوع في أزمة ديون. وأشار إلى أنه لا بد من إعادة بناء الهيكل المالي العالمي على النحو الذي اقترحه منظمات المجتمع المدني في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٣٥- وأضاف أن التدفقات المالية غير المشروعة تحرم أفريقيا من موارد إنمائية مهمة. ورأى أن كيفية تحديد التدفقات المالية غير المشروعة وتصنيفها على الصعيد الدولي مسألة مفتوحة للنقاش. واعتبر ذلك ميداناً للقتال، لأنه يوجه المناقشة إلى تناول تجنب دفع الضرائب والتهرب الضريبي، ولا سيما فيما يتعلق بالشركات المتعددة الجنسيات وعلاقتها بالتدفقات المالية غير المشروعة. وأشار إلى أن المجتمع الدولي ينبغي أن يضطلع بدور في دعم مساعي تقليص التدفقات المالية غير المشروعة.

٣٦- وتناولت المناقشة التي أعقبت العروض المقدمة في حلقة النقاش مسائل مختلفة، تضمّنت إيضاحات بشأن تكوين التدفقات المالية غير المشروعة. وأشار إلى التسعير التحويلي وسوء التسعير في التجارة باعتبارهما عنصرين رئيسيين من عناصر التدفقات المالية غير المشروعة. ولوحظ أنه على الرغم من عدم وجود منهجية تلقى قبولاً عاماً بشأن ماهية العناصر التي تشكل تدفقات مالية غير مشروعة، فإن النهج الذي تطبقه المنظمة العالمية

للسلامة المالية مقبول على نطاق واسع. وذكر نائب المدير التنفيذي لشبكة العدالة الضريبية في أفريقيا أنه ينبغي إجراء استعراض دقيق للاتفاقات التي تبرمها البلدان مع الشركات المتعددة الجنسيات لأنها كثيراً ما تسفر عن عواقب سلبية بالنسبة للبلدان.

٣٧- وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كان ثمة "حد أدنى" للقدررة على تحمّل الدين، ذُكر أنه لا توجد عتبة لتحديد متى تكون ديون البلد غير محتملة، ولكن خصائص البلد، مثل عدم قدرته على خدمة ديونه وسلوكه إزاء المخاطر ومثانة مؤسساته، تعتبر عوامل مهمة في تحديد ذلك.

٣٨- وفيما يتعلق بمسألة تراجع الديون الميسرة، أشارت الأمانة إلى أن الانخفاض مرتبط بانتقال البلدان المنخفضة الدخل إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل، حيث إن هذه البلدان فرصها أقل في الحصول على القروض الميسرة. ويضاف إلى ذلك أن نمو أفريقيا القوي يمكن البلدان من الاقتراض بأسعار زهيدة من مصادر متنوعة، مما يؤدي إلى قلة القروض الميسرة.

٣٩- وأكد مدير الدّين العام في وزارة الاقتصاد والمالية والتنمية في بوركينا فاسو أن البلدان لم يعد بمقدورها الاعتماد على مصادر التمويل التقليدية، مشيراً إلى أنه ثمة حاجة واضحة إلى استطلاع مصادر جديدة للتمويل، مثل التمويل المختلط، وإلى الإلمام بكيفية إدارة تلك المصادر الجديدة.

## جيم- الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٤٠- عرضت أمانة الأونكتاد التقرير المتعلق بالأنشطة التي تضطلع بها المنظمة دعماً لأفريقيا (TD/B/EX(63)/2)، فلاحظت أن أفريقيا شهدت في السنوات الأخيرة نمواً قوياً وزيادة كبيرة في تدفقات رأس المال الخاص من قبيل الاستثمار المباشر الأجنبي والتحويلات المالية. وحذرت الأمانة من أن النمو لم يؤدي إلى حدوث تحول هيكلي، منبهةً إلى أن الفقر سيزداد تركّزه في أفريقيا في السنوات القادمة. وقالت إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيعتمد إلى حد بعيد على التطورات الاجتماعية والاقتصادية في القارة.

٤١- وأشارت الأمانة في العرض الذي قدمته إلى أن التقرير يتضمن الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد خلال الفترة من أيار/مايو ٢٠١٥ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٦ ويسلط الضوء على دور المنظمة في قيادة مجموعة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، وفي دعم المجموعة الأفريقية خلال عملية التحضير للمفاوضات في المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، ودعم البلدان من خلال إحاطات الأونكتاد الوزارية التي استفاد منها كل من مدغشقر وملاوي. وذكرت أن نفقات الأونكتاد في المشاريع

الإقليمية والقطرية في أفريقيا بلغ مجموعها ١٢,٥ مليون دولار، أي حوالي ثلث مجموع إنفاق المنظمة على المشاريع، وثمة ٧ مشاريع جارية على الصعيد الإقليمي و٧٤ مشروعاً في ٣٩ بلداً.

٤٢ - وسلطت الأمانة الضوء على أمثلة لعمل الأونكتاد المتعلق بأفريقيا في كل جزء من الأجزاء المواضيعية من التقرير، وذلك على النحو التالي:

(أ) إجراء دراسة تحليلية عن الأنماط السائدة في صناعة الكاكاو وتأثيرها في الجهات المعنية بها في سياق سلسلة القيمة؛

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على تقوية الصلات الإنمائية في قطاع الصناعات الاستخراجية؛

(ج) تنفيذ نظام اللوائح التنظيمية الإلكترونية لجمهورية تنزانيا المتحدة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد جرى تشغيل ذلك النظام في ١٧ بلداً أفريقياً؛

(د) إعداد استعراضات لسياسات الاستثمار في الكونغو وكينيا، وزامبيا ومدغشقر؛

(هـ) وضع دليل أعده الأونكتاد عن تحسين سلامة الأغذية ومعاييرها الصحية دعماً للنهوض بالصادرات السمكية وتنويعها؛

(و) تحديث الأونكتاد الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري في إثيوبيا وجيبوتي ومالي والنيجر؛

(ز) استفادة ٢٩ بلداً من النظام الآلي للبيانات الجمركية في عام ٢٠١٥، واستخدام ٢٢ بلداً لبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي في أفريقيا؛

(ح) تعميم الأونكتاد للمنظور الجنساني في عمله وإجرائه تحليلات بشأن التجارة ونوع الجنس.

٤٣ - وأشادت عدة وفود بمساهمات الأونكتاد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا والمؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية.

٤٤ - وأشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى ضرورة بذل مزيد من الجهد لمعالجة التحديات الاقتصادية التي تعوق النمو في أفريقيا، أي تقدم الدعم البرنامجي فيما يتعلق بإضافة القيمة والتنويع. ولاحظت عدة وفود أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل من أجل تنفيذ توافق آراء نيروبي. وأشارت الأمانة إلى أن المناقشات لا تزال جارية في هذا الصدد.

- ٤٥ - وأشار أحد الوفود إلى أن الآفاق الاقتصادية لأفريقيا واعدة، ولكن القارة تواجه مخاطر في مجالَي الدَّين والنمو، ولاحظ الوفد أن عمل الأونكتاد فيما يتعلق بتحليل السياسات وبناء القدرات يمكن أن يساهم في التصدي لتلك التحديات.
- ٤٦ - ونوّهت عدة وفود بالمستوى الرائع من المشاركة التقنية في البلدان الأفريقية الذي تجلّى أثناء البعثات والزيارات التي يقوم بها الموظفون. ولاحظ وفد آخر أن بناء القدرات أحد المجالات البالغة الأهمية التي تتطلب دعماً إضافياً من جانب الأمانة بالنظر إلى محدودية الدعم الذي تتلقاه البلدان من المنظمات الإقليمية.
- ٤٧ - وارتأى أحد الوفود أن الأونكتاد بحاجة إلى تعزيز عملية قياس الآثار والنتائج المترتبة على أنشطته. وأعرب الوفد عن تقديره لإطلاق برنامج إمبريتيك (Empretec) في كينيا.
- ٤٨ - وأوصى أحد الوفود الأونكتاد بالتركيز على جدول أعمال التصنيع في أفريقيا، وذلك في ضوء اعتماد الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة القرار ٢٩٣/٧٠ بشأن العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥).
- ٤٩ - ولاحظ وفد آخر بقلق أن الانخفاض في الموارد المالية للأونكتاد يمكن أن تكون له عواقبه على عمل المنظمة في الأجل الطويل.
- ٥٠ - وذكر ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن الأونكتاد ينبغي أن يركز على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا، وأوصى الممثل بإدماج النتائج التي خلص إليها تقرير التجارة والتنمية في العمل المتعلق بأقل البلدان نمواً. وشجّع ممثل مجموعة إقليمية أخرى الأونكتاد على معالجة محدودية البيانات الجنسانية.
- ٥١ - وأشار أحد الوفود إلى أن تحسين تبادل المعلومات بشأن المبادرات المتخذة على الصعيد الوطني مع البعثات الدبلوماسية في جنيف قبل القيام بالزيارات والبعثات في البلدان يمكن أن يولد فهماً أفضل وتقديراً أكبر لعمل المنظمة. وذكرت الأمانة أن لديها آلية تنسيق تستخدمها لكفالة إبلاغ البعثات الدبلوماسية في جنيف بالزيارات والبعثات المقبلة إلى البلدان.
- ٥٢ - وأعربت وفودٌ عن قلقها إزاء دمج جداول الأعمال في دورة واحدة مدتها نصف يوم. وأشارت إلى أن دمج الأنشطة في دورة واحدة هو استثناء للقاعدة لا يرجح أن يتكرر حدوثه في المستقبل.
- ٥٣ - وأشارت الأمانة إلى أن المنظور الجنساني قد أُدمج في عمل الأونكتاد، بما في ذلك في مجالات التعاون البرنامجي والتقني. وبالإضافة إلى ذلك، توجد في جميع الشعب جهة لتنسيق الشؤون الجنسانية يتمثل دورها في إبراز المسائل المتعلقة بنوع الجنس. كما تُعقد

دورات تدريبية بصفة منتظمة لجهات تنسيق الشؤون الجنسانية بهدف تسليط الضوء على أهمية المنظور الجنساني في أعمال المنظمة.

٥٤- ونوهت الأمانة بالحاجة إلى جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، بما في ذلك العناصر المتعلقة بإشراك المرأة والشباب في الاقتصاد غير الرسمي بغية التصدي بشكل أفضل للتحديات التي تواجهها هاتان الفئتان. وأشارت الأمانة أيضاً إلى أن عمل الأونكتاد في مجالات التجارة ونوع الجنس والتنمية يعالج المسائل الجنسانية. وسيُبدل مزيد من الجهد لاستطلاع سبل إدماج المنظور الجنساني بقدر أكبر في أعمال المنظمة.

٥٥- ونوهت الأمانة بأن تقييم أثر أنشطة البرنامج و/أو الأنشطة المتصلة بالسياسات يطرح تحديات تعزى إلى عدم تنفيذ المبادرات السياسية والبرنامجية مباشرةً واتضح أثرها في الآجال المتوسطة إلى الطويلة. وسيقت الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري في إثيوبيا كمثال على أثر العمل السياسي الذي يضطلع به الأونكتاد، وهي الدراسة التي استلهمت عند وضع خطة النمو والتحول في ذلك البلد.

٥٦- وفيما يتعلق بالتوزيع المواضيع للبعثات، أشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى أن البعثات الموفدة لدعم التحول الهيكلي يمكن إدراجها في فئة البعثات المعنية بالتجارة والتكامل الإقليمي و/أو التنوع الاقتصادي.

٥٧- وأوصى أحد الوفود بأن تسلط التقارير المقبلة الضوء على النجاحات التي حققتها الأنشطة السابقة والتحديات التي واجهتها، وأن تقدم استعراضاً للأنشطة التي اضطلع بها في السنوات الثلاث السابقة للتقرير إبرازاً لإنجازات الأونكتاد.

## جيم- تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٦: التحول الهيكلي من أجل تحقيق نمو شامل ومستديم

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٥٨- عرض مدير شعبة الأونكتاد للعملة واستراتيجيات التنمية تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٦: التحول الهيكلي من أجل تحقيق نمو شامل ومستدام، فربط المسائل الواردة في التقرير بالنقاش الدائر لتبين ما إذا كانت العملة صالحةً بعدد. وقال إنه رغم النمو العالمي السريع الذي تحقق في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لا يزال التفاوت في الدخل داخل البلدان وفيما بينها آخذ في الاتساع. ويُعزى التباطؤ في التجارة العالمية إلى النقص الحالي في الطلب الإجمالي العالمي الذي نشأ في البلدان المتقدمة النمو، وليس إلى زيادة النزعة الحمائية. وأضاف مدير الشعبة أن البلدان النامية تلاقى علاوة على ذلك صعوبات متزايدة في محاكاة نموذج التحول الهيكلي والتقارب في الدخل الذي شهدته منطقتا شرق آسيا

وجنوب شرقها. وصنّف الأداء المتغير للبلدان النامية الأخرى بأنه إما تعثر في النشاط الصناعي أو تقليص له قبل الأوان، وأكد من ثم ثلاثة استنتاجات هي: (أ) أن التصنيع مهم وأنه يساعد على بناء الروابط وبتيح تحقيق وفورات الحجم ويشجع التعلم؛ (ب) أن عائدات النمو القائم على التصدير في اتجاه متناقص وأن هذا النوع من النمو يأتي أفضل ثماره عندما يُنفذ في إطار استراتيجية أوسع نطاقاً تعزز أيضاً تكوين رأس المال والقدرة الإنتاجية المحلية؛ (ج) أن حلقة الوصل بين الربح والاستثمار اعتراها الضعف في البلدان النامية، حيث تستغل الشركات أرباحها في الاستثمار الإنتاجي بدلاً من توظيفها في عمليات إعادة شراء الأسهم أو الاستثمارات المالية. وذكر مدير الشعبة أن تلك الاستنتاجات تثير العديد من المسائل السياسية، إلا أنه شدد على السياسات الصناعية منوهاً بنهج يتمثل في وضع السياسات الصناعية في البيئة المؤسسية المناسبة مع دعمها بإجراءات عالمية تتعلق بالسياسات التنافسية والضريبية والتكنولوجية.

٥٩- وأدلى ممثلو المجموعات الإقليمية والوفود التالية ببيانات عامة: الأرجنتين، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وناميبيا، باسم المجموعة الأفريقية؛ وباكستان، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وجزر البهاما، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ واليابان، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (مجموعة جسكانز)؛ وبنغلاديش، باسم أقل البلدان نمواً؛ والصين.

٦٠- ورحب ممثلو المجموعات الإقليمية والوفود بنشر تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٦ ومناقشته. وأعربت وفود كثيرة عن تقديرها لما ورد فيه من تحليلات وتوصيات سياسية واعتبرتها تحليلات وتوصيات مهمة، لا سيما في ظل الحالة الاقتصادية التي تسود العالم، وذات رؤية ثاقبة، إضافة إلى كونها مفيدة لوضعي السياسات. وأكد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن هذه فرصة أولى للوفاء بالالتزام الذي قُطع في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيما يتعلق بتعزيز الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد. وأعرب بعض الوفود عن القلق إزاء قصر الفترة الزمنية الفاصلة بين تاريخ إتاحة التقرير وموعد انعقاد الاجتماع.

٦١- وأشارت جميع الوفود إلى هشاشة حالة الاقتصاد العالمي وإلى انعكاس التداعيات السلبية لتباطؤ النمو في البلدان المتقدمة النمو على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. وأعرب بعض الوفود عن القلق إزاء ما يربته النمو المحس من آثار سلبية تضر بمساعي بلوغ أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ توافق آراء نيروبي، فيما شجعت تلك الوفود الاستفادة من تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٦ من أجل مواصلة تحليل الروابط المعنية. وأبدت وفود أخرى قلقها معتبرة أن التقرير يهول الأمور إلى حدّ بعيد ويغفل أن العالم لا يشهد أزمة.

كما أن الظروف الاقتصادية لا تزال تتيح مجالاً لاتخاذ إجراءات مرنة من أجل المضي قدماً نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة، ولمواصلة تقديم المساعدة الإنمائية وتوفير إمكانية النفاذ إلى الأسواق على أساس تفضيلي.

٦٢- وأشار العديد من الوفود إلى أن التحول الهيكلي لا يزال مهماً لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة. وشدد بعض الوفود على دور التصنيع في تمكين المرأة وشجع الأونكتاد على الاضطلاع بمزيد من العمل في هذا المجال. وأكدت وفود عديدة ضرورة اتباع استراتيجية إنمائية شاملة طويلة الأجل تقترن بمزيج من السياسات العملية القائمة على التنسيق السياسي الشامل فيما بين المجالات الاقتصادية المختلفة. وشددت تلك الوفود على دور سياسات الدولة التنموية والسياسات الصناعية، بينما أكد وفد آخر المتطلبات المؤسسية المواكبة لها. وأكدت عدة وفود الحاجة إلى مزيد من الدعم المتعدد الأطراف، وإلى مواصلة إصلاح البنية الاقتصادية العالمية وتعزيز التكامل التجاري الإقليمي، بما في ذلك في شكل تعاون فيما بين بلدان الجنوب. ودعا أحد الوفود إلى تعزيز القدرة التحليلية للأونكتاد بغية توثيق التعاون الدولي، مثل التعاون من خلال مجموعة العشرين في دعم البلدان النامية، ولا سيما تلك الواقعة في أفريقيا.

٦٣- وأعرب ممثلو عدد من المجموعات الإقليمية عن أملهم في أن تدرج الاستنتاجات المتفق عليها بشأن تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٦ في الدورة التنفيذية لمجلس التجارة والتنمية أو دورته العادية المقبلة المزمع عقدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بينما قالت ممثلة إحدى المجموعات الإقليمية إن مجموعتها لا تستطيع المشاركة في مناقشة من هذا القبيل ما دام البند غير مدرج في جدول أعمال الجلسة.

٦٤- وركز الخبير المدعو، وهو رئيس تحرير مجلة *Alternatives Economiques* (باريس) الذي تولى قيادة المناقشة، على تباطؤ عجلة التجارة العالمية والهجوم الحالي على العوامة. فقال إن التباطؤ الذي تشهده التجارة في الوقت الراهن ليس بالضرورة أمراً سلبياً، فهو يعكس مسعى إعادة التوازن المطلوب لسلامة الاقتصاد العالمي. وقد دل الاختلال الذي سبق وقوع الأزمة على أن العوامة لم تكن تعود بالنفع على الجميع. ومن أجل معالجة هذا القصور وتجنب تفاقم هذا الاختلال، لا بد من زيادة الدخل والاستهلاك بما يتمشى مع النمو في الإنتاجية. وأضاف أن الشركات المتعددة الجنسيات تضطلع بدور كبير يزيد من الإغراق الاجتماعي والإغراق البيئي وإغراق سوق الأجور ويؤدي إلى تناقص الإيرادات الضريبية من جراء التدفقات المالية غير المشروعة. وفيما يتعلق بالتهرب الضريبي، أعرب الخبير عن تخوفه من نشوء ازدواجية في المعايير تضر بمصالح البلدان النامية، إن لم تنفذ الإصلاحات الجارية في البلدان المتقدمة النمو في البلدان النامية أيضاً.

٦٥- وخلال المناقشة التفاعلية، أكد أحد المندوبين دور الابتكار بوصفه محركاً للتجارة والتصنيع، بينما ارتأى مندوب آخر أن معالجة كل من النزعة الحمائية المستمرة في البلدان المتقدمة النمو وهيكل المنافسة المتحيز في سلاسل القيمة العالمية من شأنها أن تعزز الصلة القائمة بين التجارة والتحول الهيكلي. وأكد مندوب آخر أن المسائل الضريبية تندرج في صميم المسائل المتعلقة بثمار العولمة، وشجع المندوب الأونكتاد على تنظيم اجتماعات بشأن التهرب من الضرائب وتآكل الوعاء الضريبي. وقال المدير العام للأونكتاد، رداً على تساؤلات طرحتها الوفود، إن محاكاة تجارب التصنيع الناجحة يعرقلها تبدل السياق الجغرافي السياسي مع تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية المتاحة، وضيق الحيز السياسي الذي يتيح لواقعي السياسات اختيار الأدوات المؤدية إلى حدوث تحول هيكلي. وحذر المدير العام من زيادة تراكم ديون القطاع الخاص وديون الشركات في البلدان النامية، مشيراً إلى احتمال أن يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى حدوث أزمة ديون وإلى تفويض مساعي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

### ثالثاً- المسائل التنظيمية

#### ألف- إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(البند ١ من جدول الأعمال)

٦٦- في الجلسة العامة الافتتاحية لدورة مجلس التجارة والتنمية، المعقودة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت للدورة على نحو ما ورد في الوثيقة TD/B/EX(63)/1. وبناء على ذلك، ضم جدول أعمال الدورة التنفيذية البنود التالية:

- ١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة
- ٢- الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا
- ٣- تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٦: ديناميات الديون وتمويل التنمية في أفريقيا
- ٤- تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٦: التحول الهيكلي من أجل تحقيق نمو شامل ومستدام
- ٥- مسائل أخرى
- ٦- تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الثالثة والستين

**باء- مسائل أخرى**

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٦٧- في الجلسة العامة الختامية المعقودة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ذكر رئيس مجلس التجارة والتنمية أعضاء المجلس بأن المكتب الموسع للمجلس قد وافق في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ على جدول أعمال الدورة الثامنة لكل من لجنة التجارة والتنمية ولجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية وعلى جدول أعمال الدورة الثالثة والستين للمجلس المقرر عقدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وأبلغ الرئيس المجلس بأنه سيرفق جداول الأعمال التي أقرها المكتب بتقرير مجلس التجارة والتنمية (انظر المرفقات الأول والثاني والثالث).

**جيم- تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الثالثة والستين**

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٦٨- في الجلسة العامة الختامية أيضاً، أذن مجلس التجارة والتنمية بأن يجري، بعد اختتام الجلسة وبإشراف من الرئيس، وضع التقرير في صيغته النهائية.

## المرفق الأول

## جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة للجنة التجارة والتنمية

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- تقارير اجتماعات الخبراء:
  - (أ) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن النقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة
  - (ب) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية
  - (ج) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية
  - (د) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي
  - (هـ) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة والمستدامة
  - (و) اجتماع الخبراء المعنيين بالتجارة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة
- ٤- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة عن أعمال دورته الخامسة عشرة
- ٥- التقرير المرحلي المعد عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة
- ٦- مسائل أخرى
- ٧- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

## المرفق الثاني

## جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة
- ٤- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته الثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين
- ٥- التقرير المرحلي المعد عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة
- ٦- مسائل أخرى
- ٧- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

## المرفق الثالث

## جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والستين لمجلس التجارة والتنمية

- ١- المسائل الإجرائية:
  - (أ) انتخاب أعضاء المكتب
  - (ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة
  - (ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض
  - (د) جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس الرابعة والستين
- ٢- تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي
- ٣- الاستثمار من أجل التنمية
- ٤- مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي
- ٥- أنشطة التعاون التقني
  - (أ) استعراض أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني
  - (ب) تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني
- ٦- المسائل التي تتطلب من المجلس البت فيها في إطار متابعة الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر
- ٧- تقارير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية
- ٨- مسائل أخرى في مجال التجارة والتنمية:
  - (أ) التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي التاسع والأربعون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
  - (ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية
- ٩- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:
  - (أ) التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة دورات تدريبية في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ وما لهذه الدورات من تأثير؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٧

- (ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس
- (ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس
- (د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات
- (هـ) عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٧
- (و) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)
- (ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

١٠ - مسائل أخرى

١١ - اعتماد التقرير

## المرفق الرابع

## الحضور\*

١ - حضر الدورة ممثلو الدول التالية، الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

سلوفاكيا	الاتحاد الروسي
السنغال	إثيوبيا
السودان	إكوادور
صربيا	الإمارات العربية المتحدة
غواتيمالا	إندونيسيا
فرنسا	إيران (جمهورية - الإسلامية)
الفلبين	آيرلندا
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	باراغواي
فنلندا	باكستان
قطر	البرازيل
كازاخستان	بربادوس
كندا	بلجيكا
كوبا	بنغلاديش
كوت ديفوار	بنما
الكونغو	بولندا
الكويت	بيرو
كينيا	بيلاروس
مصر	توغو
المكسيك	تونس
النمسا	الجزائر
هايتي	جزر البهاما
الهند	جزر القمر
الولايات المتحدة الأمريكية	جمهورية تنزانيا المتحدة
اليونان	جيبوتي

\* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين كاملةً، انظر الوثيقة

.TD/B/EX(63)/INF.1

- ٢- وحضر الدورة ممثلو عضو المؤتمر التالي اسمه:  
الكرسي الرسولي
- ٣- وحضر الدورة ممثل الدولة غير العضو التالية، التي تتمتع بصفة مراقب في مجلس التجارة والتنمية:  
دولة فلسطين
- ٤- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:  
الاتحاد الأوروبي  
جامعة الدول العربية  
المنظمة الدولية للفرنكوفونية  
منظمة التعاون الإسلامي  
مركز الجنوب
- ٥- وكانت الوكالات المتخصصة أو المنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:  
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
- ٦- وكانت المنظمة غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:  
الفتة العامة  
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي